الجانب الدلالي لأدوات الشرط

د. محمد حسين أبو الفتوح

عَبَّرَ سيبوَيْه عن أدوات الشرط بحروف الجزاء، حيثُ قال: (واعْلم أنَّ حروفَ الجزاء تجزِمُ الأفْعَالَ وينجزم الجوابُ بما قبله)(١)، وانصَبَّ اهتمامُه في دراسة الجملة الشرطية على دراسَةِ العواملِ المستخدمة في الشرط وخَصَّصَ لها بَابًا سَمَّاهُ بابَ الجزاء(٢).

وعدَّدَ فيه أدوات الشرط وناقش تركيبها الصرفي وعملها النحوي وألحق باب الجزاء بابا آخر خصَّصَهُ لدراسة بعض الأدوات ذات المبنى الصرْفي الواحد والمعنى الوَظَفيِّ المتعدد وهي: (مَنْ - ما - أيّهم)، فهَي تُستَخدم أسماء موصولة وتُستخدم أدواتَ شرطية وحاول أن يفرق بين الاستخدامين.

وقد أطلق الفـرَّاءُ على حروف الجزاءِ حروف الشرط(٣)، أو حروف الشرط والجزاء(٤).

وقال ابن السَّرّاج : اجتُزِئ بالمصطلح ، الجزاء للدلالة على الأداة(٥) ، كما اجْتُزِئ به مَرَّةً واحدة للدلالة على الشرط(٦) ، أمّا المجازاة فهو مصطلح أقلُّ استخدامًا من الجزاء .

وقال الزُّبيدي : ونجد من مصطلحات الأدوات حرف الشرط وينصرف إلى (إنْ) وجمعه حروفُ الشرط ، أما الأدواتُ فقدا أُطْلِق عليها عوامل المجازاة(٧) .

والزُّبيدي له أسلوبه الخاص في إعرابه للأدوات إذ يُطلق على (إنْ) حرف الشرط ، أمَّا : (ما ، مَنْ ، أيّ) فهي اسم معناه الشرط ، وأما (أين) وما شابهها فظرف معناه الشرط(٨) .

أما الجرجاني فقد أطلق على الأدوات حرف الجزاء وحرف المجازاة وحرف الشرط(٩) ، وكلها تنصرف إلى (إنْ) .

أماعن الجانب الدلاليّ لأدوات الشرط فقد اهتم النحاةُ في حديثهم به وأوضحوا أنَّ جَانبَ أداةِ الشرطِ الدّلاليّ يظهر في أمرين :

الأول : أن دلالتها عامَّةٌ ومُبْهَمةٌ .

الثاني : أنّ فيها معنى الشرط أو معنى الجزاء أو معنى المجازاة .

وكلّ هذه المصطلحات مترادفة ، وغالبا ما يُقْصَدُ بمعنى الشرط وما يرادفُه ، التعليقُ ، أي الرّبطُ الشرطيُّ بين حَدِيثَيْن .

ومهما يكنْ من شيءٍ فإنّ هذا الجانبَ على شيءٍ من الغموضِ ، يحتاجُ معه إلى شيءٍ من البَسْطِ .

الإبْهامُ والعمومُ في أداةِ الشرْطِ

إنه من اللوازمِ التي لا بُدَّ أنْ تكونَ لأداة الشرط ، هو أن لا تدلّ على محدود ، وإنما تكون دلالتُهاَ مُبْهمةً وعامَّةً .

وهذا هو المعنى الشّائعُ في أدوات الشرط فالأداةُ (إنْ) في العبارة : إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يخرجْ عمروٌ ، لا تحدِّدُ وقتًا وإنما تَكتفي بَالربط الشرطي بين الحديثين :

وقد تكرَّرت (إنْ) الشرطية في القرآن الكريم (٥٥٥) خمس مئة وخمسا وخمسين مرة ، دخلت على الفعل الماضي في أربع مئة وسبعة مواضع [٤٠٧] ، منها أربعة وعشرون موضعا دخلت فيها على المضارع المنفي بـ(لم) ، ودخلت على المضارع غير المنفي في مئة وثمانية وأربعين موضعا [١٤٨] ، وفي جميع هذه المواضع نجد (إنْ) مبهمة وعامة ، فمثال دخولها على الفعل (كان) ماضيا : **﴿وَإنْ كنتم في رَيْبٍ مما نَزَّلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾** [٢/ ٢٣] .

ومع فعل آخر غير (كان) في قوله تعالى : **﴿فَإن أمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فليؤدّ الذي اؤْتُمِنَ أمَانتَهُ﴾** [٢/ ٢٨٣] .

فنجد أنّ (إنْ) لم تُعيِّن وَقْتَ حُدوثِ فِعْلَ الشرطِ مع فِعْلِ الجواب ، ولم تُحَدِّدْ نقطة التقاء الفعلين في زمن معيَّن ، واكتفت بالربط الشرطيّ بين الفعلين ، وهذا واضح في الآيتين ، ففي الآية الأولى ، مثلا ، لم يُحدَّد الزمن بين كونهم في ريب وبين الإتيان بسورة من مثله ، وكذلك في الآية الثانية .

وفي دخولها على الفعل المضارع في مثل قوله تعالى : **﴿وَمِنْ أهْلِ الكتاب مَنْ إن تأمَنْهُ بقنطارٍ يُؤدّه إليك﴾** [٣/ ٧٥] نجد أيضا لم يُحدَّد الزمنُ الذي يلتقي فيه الفعلان في الجملتين ، وإنما كان مبهما وعامًّا ، وهذه هي دلالةُ (إنْ) في الجملة الشرطية

بخلاف (إذا) الشرطية، نجدها تُعَيِّنُ نُقْطَةَ التقاء الفعلين، أي الفعل في جملة الشرط، والفعل في جملة الجواب، ولهذا سمّى المبردُ (إذا) الشرطية مؤقّتةً(١٠).

وقد جاء هذا المصطلح أيضا في معاني القرآن للفرّاء(١١).

وفي هذا يقول سيبويه: (وسألتُهُ عن (إذا): ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت: أتذكرُ إذْ تقول: فإذا فيما يُستَقْبَلُ بمنزلة (إذْ) فيما مضى، ويُبَيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْرُ، كان حسنا، ولو قلت: آتيك إنْ احمرّ البُسْرُ، كان قبيحًا.

فـ(إنْ) أبدًا مبهمةٌ وكذلك حروف الجزاء، فإذا تُوصَّل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلة في حين كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه، وقال ذو الرّمة:

تُصْغي إذا شَدَّها بالرَّحْل جانحةً حَتَّى إذا ما استوى في غرزها تثبُ(١٢)

وتكررت (إذا) الشرطية في القرآن الكريم في ثلاثمائة وتسعة وسبعين موضعا. (٣٧٩).

وتكررتْ مع الماضي في ثلاثمائة وأربعة وستين موضعا (٣٦٤). ومثال ما يدل على أنها بمعنى الحين، مجيء (إذا) الفجائية بعدها، كما في الآية: **﴿حتى إذا فرِحُوا بما أوتوا أخذناهم بغتةً فإذا هم مُبْلِسُون﴾**، [٦/٤٤]، أي أن الحين الذي يفرحون فيه فرح بَطر أخذوا فيه بالعذاب، وفي هذا الحين هم آيسون من كل خير فنجد أنّ الفرح تقابل مع العذابِ في زمنٍ واحدٍ، بدليل أنه حدث فيه أنهم آيسون من كل خير

ومما يدلّ على هذا أيضا، مجيء الجملة الحالية بعد (إذا) كما في الآية:

﴿وَيُـرسِلُ عليكم حفظـةً حتى إذا جـاء أَحَـدَكُم الموتُ تـوفّتْـه رُسُلُنـا وهم لا يُفَرّطُونَ﴾[٦١/٦].

فالمعنى أن الحين الـذي يأتي فيه الموت لأحـدكم هـو نَفْسُـه تأتي فيه الملائكـة لتتوفّـاه، فهم الموكلون بقبض الأرواح، وحـالهم لا يُقصّرون فيما يؤمـرون، فنجد فِعلي الشرط والجواب تقابلا مع جملة الحال في وقت واحد ومحدّد.

وبهذا تَتّضح لنـا الفكـرةُ التـي تقـول: إنَّ (إذا) كـالضمير الموصـول لا تُحوّل الجملة التي هي فيها من البسـاطة إلى التركيب، فهي وإن دلّت على معنى الجزاء فإنها تختلف عن بقية أدوات الشرط في أنها دلّت على وقت معيّن محدّد.

ولذلك تفقد (مَنْ) الشرطيـة، الدلالة على الشرطية فلا يكـون لها أثر في الفعل بعـدها، إذا دخلت عليهـا (إنّ)، لأنّ (إنّ) تدخُل على الجملـة البسيطة، فقـد ذكر سيبويه: أنَّ (مَنْ) تتحوّل مـن الشرطية إلى الموصُوليّة إذا دخلت عليها (إنَّ) وغيرها مما يدخل على المبتدأ والخبر(١٣).

فتقول: إنَّ مَنْ يَـزُورُنـا نَـزُورُه. لأن المجـازاة لا تقع هنـا، ذلك، لأنّ (إنَّ) المشدّدة تـوجبُ بها والمجازاة أمْرٌ مُبْهَمٌ، فـ(إنَّ) لـلإيجاب، والمجازاة ليس بشيء مخصوص، إنَّما هـو عامٌ، وذلك لأننا لو قُلْنـا: مَنْ يَزُرْنا نَزُرْهُ، ومـا نُعْطِ نـأخُذْ، فإننـا نُبهِمُ ولا نُوضّحُ، وهكـذا يجيء الجزاء بـ(مَنْ) وغيرها، فإنْ أوضحـتَ منه شيئًا بصلةٍ ذهب عنه هذا العمل، وجرى مجرى (الذي)(١٤).

ولهذه الصِّفَة التي تُلازمُ أداةَ الشّرْط نجد لبعض الكلمات دلالةً شرطيّة.

ولـذلك نجـد أنَّ السَّبَبَ في مجيء الفـاء في خبر الأسْماءِ الموصولـة هـو معنى الشيـوع في الاسم الموصـول، فنجد أنَّ الموصـول يَسْري فيـه معنى الشرط والجزاء فتأتي الفاء في خبره ويكون ذلك بعد وجود صورتين:

الأولى: أن تكون الصلة مع الفعل.

الثانية: أن يكون الموصول غيرَ مخصوص، ويكون شائعا وذلك كما في قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيْلِ والنَّهار سِرًّا وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربّهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾** [٢/ ٢٧٤].

فنرى أنّ الصلة في قوله تعالى: **﴿ينفقون﴾** وهو فعل، كما لا يُرادُ بـ **﴿الذين﴾** قومٌ بأعْيُنهم، بل المراد الجنسُ والكثرةُ.

فالاسم الموصول في هذه الآية يُعَدُّ أداةَ شرطٍ غير جازمة.

أما الآية التي بعد هذه الآية: **﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبَّطه الشيطانُ من المسِّ ذلك بأنهم قالوا إنما البيعُ مثل الرِّبَا وأحَلَّ الله البَيْعَ وحَرَّمَ الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف...﴾** [٢/ ٢٧٥] فنرى أنه لما أُريدَ بلفظ (الذين) قومٌ بأعيُنهم وهم الذين قالوا إنما البيع مثل الربا، لم تأت الفاء في الجملة (لا يقومون) وهو خبر.

أما لفظ (مَنْ) بعده فقد جاءت الفاء في خبره، ذلك أنه أريد به العموم والشيوع ولم يُرد به أقوام بأعينهم.

وكذلك لفظ (كُلّ) يكون جزاء في المعنى غير جازم، تقول: (كل رَجُلٍ أتاني فله درهمٌ)، فيكون جزاء في المعنى، لدلالته على العموم.

أما إذا قُصِدَ به مُعيَّنٌ ولم تدل على الشيوع فإنه حينئذ لا يجوز دخول الفاء على خبره، فتقول: (كُلُّ رجلٍ أتاني له درهم)، إذا قصدت شخصا معيّنًا، كما هو الحال في الاسم الموصول.

فإن قيل: لماذا لم يجازوا بمثل هذا، أي لماذا لم يظهر لمثل هذه الكلمات أثر الجزم؟

نقول: إنَّ مِثْلَ هذه الكلمات وإن دلت على معنى العموم والشيوع، فهي تختلف عن أدوات الشرط الجازمة في شيئين:

الأول : أن الجملةَ التي تـرد بها جملةٌ واحدة ، فما دخلت عليه الفـاء هو خبر ، بخـــلاف الحال في جملـة الشرط بأدوات الشرط ، فـإن بها جملتين ربطت بينهما روابط ، إما علامة الجزم أو الفاء أو إذا .

أما في الأسماء الموصولـة أو مثل لفظ (كلّ) فقد اكتُفِي بالفاء للـربط بين جملة الصلة والخبر.

الثاني : أدوات الشرط اختصت بهذا العمل ، إذ إن النحاة يعدون الاختصاص من أسباب العمل ، كما هي الحال في أدوات النفي بعضها يجزم وبعضها لا يجزم لعدم الاختصاص .

وقد تنسلخ (إذا) عن معنى الظرفيــة في الشعـر خـاصـة للضرورة ، فيقـول سيبويـه : (وقد جـازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهـوها بــ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لا بُدَّ لها من جواب ، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قَصُرَتْ أسْيَـافُنَـا كـان وصلهـا خُطَـانـا إلى أعـدائنـا فنضـاربِ(١٥)

ولابُدَّ أنها في هذه الحالة ستنسلخ من الدلالـة الظرفية الخاصة حيث لم يَعُدْ ما بعـدها صلـة لهـا ، والمعيار الـذي جاء بـه الخليل لا يضطرب هنـا ، فلو أحللنا مكانها (إنْ) لكان الكلام مستقيما على هذا النحو :

إنْ قَصُرَتْ أسْيَـافُنَـا كـان وصلهـا خُطَـانـا إلى أعـدائنـا فنضـاربِ

وبهذا ندرك أنّ (إذا) تجزم إذا تجردت من الدلالة الظرفية وتكون بمثابة (إنْ) في دلالتها على الشيوع والعموم .

وهذا لأنّ بين (إذا) و(إنْ) مشـابهةً في الدلالـة على معنى الشرط ، إلاّ أن (إذا) تـزيد على (إنْ) في الـدلالة على الظرفيـة ، وقد كـان ابن مالك على صـواب في اعتبارها محمولة على (متى)(١٦) .

أما من ناحية موضوع عدم جزمها لفعلي جملة الشرط وجملة الجواب .

فأولاً: إنّ الفعل كثيرا ما يأتي بعدها ماضيا، فقد جاء الفعل الماضي بعدها في القرآن الكريم في ثلاثمائة وأربعة وستين موضعا، ولا نجد أثرا ظاهرا في جملة الشرط وجملة الجواب، بينما أتى المضارع بعدها في القرآن الكريم في خمسة عشر موضعا.

ثانيًا: المضامين الشرطية تكون كالقوانين التي لا ترتبط بوقت محدّد، إذا كان الزمن هو موضوع الشرط.

هذا في جميع أدوات الشرط أما مع (إذا) فنجدها تدل على وقت معيّن محدّد.

وقد تشترك (إنْ) مع (إذا) في تحديد الوقت إذا جاءت بعدها (إذا) الرابطة في الجواب ويسمونها (إذا) الفجائية في أساليب غير شرطية، فبمجيء (إذا) في الجواب بوصفها رابطة بين جملتي الشرط والجواب اكتسبت (إنْ) رائحة الظرفية وأفادت تعيين الوقت.

وهذا كما في الآية **﴿وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾ [٥٨/ ٩]**، وكان يمكن أن تكون الآية هكذا: (وإن لم يعطوا منها فهم يسخطون)، فتأتي الفاء في الجواب للربط بين الجملتين ولكن لما أريد اتحاد الوقت بين الزمنين، بين زمن عدم إعطائهم وبين زمن سخطهم، للدلالة على سرعة سخطهم، جيء بـ(إذا) في الجواب ولم يؤت بالفاء أو الجزم في الفعل (يسخطون) فتكون الآية (فإن لم يعطوا منها يسخطوا) وذلك لقصد اتحاد الزمنين، وكأنّ الجملة بسيطة.

ولذلك تأتي أحيانا مكان (إذا) أو (إنْ) لمّا الحينية كما في قوله تعالى: **﴿فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق﴾ [٢٣/ ١٠]** أي في الوقت الذي ينجون فيه هم فيه يبغون في الأرض بغير الحق.

وبهذا نرى أن الوحدة اللغوية: (إذا) في قوله تعالى: **﴿إذا هم يبغون﴾** قد

أثرت في معنى (إن) حيث إنها اكتسبت معنى الظرفية، وكانت مثل (إذا) في تحديد نقطة التقاء الفعلين في زمن واحد.

كما نجد (إذا) الرابطة في قوله تعالى: ﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾ [٤٨/ ٣٠] قد أكدت وقوّت معنى الظرفية في (إذا) في أول جملة الشرط.

وإذا كنا قد تبيّنا علة عدم الجزم بـ(إذا) فما الذي منع (لو) من الجزم أيضا؟

فالجواب أن (لو) تتفق مع (إذا) في تحديد الوقت، إلا أن (إذا) اسم لوقت معلوم آت، و(لو) حرف لوقت معلوم وواقع حقا.

بخلاف الأدوات التي تعمل الجزم فهي لما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون، وهذا هو ما قاله السيرافي⁽¹⁷⁾.

ونتبين معنى (لو) من كلام سيبويه: (وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره⁽¹⁸⁾.

وإذا تركنا آراء العلماء المتعددة ونظرنا إلى كلام ابن مالك نجده يقول: تفيد (لو) تعليق فعل بآخر في الزمن الماضي وتدل على أن شرطها منتفٍ غير حاصل وأنه على تقدير حصوله لزم حصول جوابها، ولكن ليس في (لو) دلالة على أن الجواب منتفٍ ضرورة لانتفاء الشرط⁽¹⁹⁾.

وهذا الكلامُ قريبٌ من كلام سيبويه، وصحة ذلك الكلام يظهر في هذه الآية: ﴿ولو أنّما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحر يمدُّهُ من بعده سبعة أبْحُرٍ ما نفدت كلمات الله.﴾ [٣١/ ٢٧]

فالشرط: كون الأشجار أقلاما وكون البحار مدادا.

والجواب: عدم نفاد كلمات الله.

فلو كانت (لو) تدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها لكان معنى الآية:

أنه امتنع عدم نفـاد كلمات الله . ومعنى ذلك ثبوت نفادها وهـذا مما لا يُشَكُّ في فساده .

وبهذا تكون (لـو) في هذه الآيـة الكريمـة لا تدل على امتنـاع الجواب لامتناع الشرط .

فالخلاصة في ضوء ما سبق : لجواب (لو) حالتان :

الأولى : أن لا يكون لامتناع جوابها سبب آخر غير الشرط

وهذا كما في قـوله تعـالى : ﴿وَلَوْ شِئْنَـا لَرَفعْنَـاهُ بِهَا ولكنَّهُ أَخْلَـدَ إِلَى الأَرْضِ﴾ [٧/٧٦] .

فدلت الآية على أن رفع بلعم بن باعوراء إلى منازل العلماء امتنع لامتناع مشيئة الله تعالى

و هذا هـو معنى كلام سيبويه ، إذ معنـى كلام سيبويه ، كـونها لِمَا كان سيقع لوقـوع غيره ، أي إنها تدل على أن وقوع الثـاني كان يحصل على تقديـر وقوع الأول وأنه لما لم يقع الأول لم يقع الثاني .

الثاني : أن يكون لامتناع جوابها سبب آخر أو أسباب أخرى غير الشرط .

وهذا كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أننا نَزَّلْنَـا إِلَيْهِمُ المَلاَئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ المَوتَى وَحَشَرْنَا عَلَيهم كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَـا كَانُوا لِيُـؤْمِنُوا . . .﴾ [٦/١١١] ، فالآيـة تقول : امتنع تنزيل الملائكة إليهم وامتنع عـدم إيمانهم ، إذ المراد من الآية أن عدم إيمانهم كان يلـزم من حصول تنـزيل الملائكـة ، ولكن حصـول تنزيـل الملائكة منتف ، أمـا الجواب ، وهو عدم إيمانهم فإنه ثابت .

وعلى كلتا الحالتين نجد أن الجواب لم يحدث لعدم حدوث الشرط .

أو أنّ الجواب ثابتٌ عـدمُ حصوله مع انتفاء الشرط وبهذا نجـد نقطة التقاء في الزمن الماضي وهو عدم الحدوث للفعلين الشرط والجواب .

وهذا يغـايـر أدوات الشرط الأخـرى إذ نجد العمـوم والشيـوع فيهـا وأن فعل الشرط معها قد يقع وقد لا يقع كما سبق بيان ذلك .

ومن ثم كانت (لو) لا تعمل مثل (إذا) .

[مجيءُ (لَوْ) بمعنى (إنْ) للشرط في المستقبل]

جاءت (لو) بمعنـى (إن) للشرط في المستقبل وذلك في قولـه تعالى : ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [١٧/١٢] .

فـ(لو) في هـذه الآيـة ليست امتنـاعيـة إذ كـونها كـذلك يـؤدي إلى اعترافهم بكذبهم ، لأن المعنى على هذا : امتنع تصديقك لنا لامتناع صدقنا .

وهذا غير مـراد منهم ، لأنهم لم يريـدوا الاعتراف بكـذبهم فـ(لو) هنـا بمعنى (إن) الشرطية وليست امتنـاعية ولكنّا مع ذلك نلْمَسُ تلاقي عدم تصـديقه مع كونهم صادقين على فرض كونهم صادقين .

ولهذا جيء بـ(لو) ولم يؤت بـ(إنْ) وذلك لأن (إنْ) تفيـد الشك وأن ما بعدها يمكن أن يقع ويمكن أنْ لا يقـع ، وهـذا غير مـرادٍ من إخـوة يـوسف ، لأنهم يريـدون أن يُثْبتوا صدقهم ، فلعـدم رغبتهم في إظهار أنهم كاذبـون جيء بـ(لو) لإبعاد الشك عنهم حَسْبَ رغبتهم .

[أَمَّا]

وهناك أداة عَدّها النحـاةُ أداةَ شرط ولم نجد بعدها فِعْـلاً البتّة في جميع الصور التي تأتي بها ، إلا أننـا نـرى الفاء في جـوابها كما يقـول النحاة ، وهـذه الأداة هي (أَمَّا) .

يقول سيبويـه عنها : [وَأَمَّا (أَمَّـا) ففيها معنى الجزاء كأنَّه قـال : عبدُ الله مهما يَكُنْ من أمرٍ فمنطلقٌ ألاَ ترى أنَّ الفاءَ لازمةٌ أبدًا](٢٠) .

فإذا تأمّلنا في كلام سيبـويه عن (أما) نجد أن سيبـويه فَهِمَ أن في (أمّا) معنى الجزاء من الجملة التي قَدَّرَ التّحْـويلَ إليها، حيث إنه حّول جملـة: (أمّا عبدُ اللهِ فمنطلِقٌ) إلى: (عَبْدُ الله مهما يكن من أمره فمنطلق)، وهذه الجملة المحوّل إليها لا شَكَّ أنها تفيـد معنى الجزاء، وعلى هـذا الأسـاس جعل سيبـويـه (أمَّـا) من أدوات الجزاء التي لها دلالة شرطية.

وإذا كان معنـى الشرط هو ما يطلُـبُ جملتين يلزم من وجـود مضمون أولاهما فرضا حصول الثانية، فالمضمونُ الأول مفروضٌ مَلْزُومٌ والثّاني لاَزِمُه، هذا ما قاله الرّضي(٢١)، فإنّنا نجده في جميع الأدوات الشرطية جازمة وغير جازمةٍ.

وإذاكان هذا هو معنى الشرط، فأين هذا المعنى في (أما)؟

فيما سبق من كلام سيبـوَيْه وتحليله لها نجده عَدَّهـا أداة شرْط معتمدا في ذلك على وجود الفاء.

وقال النحاة بعده: في صورة الجملة، (أَمّـا عَبْدُ اللهِ فَمنْطلق)، إنّ الفاء رَابطةٌ جَزائيّة تكون بين جُملَتَي الشّرط والجواب، فلمّا تقدم الاسم (عبد الله) احتاجوا إلى تعليل ذلك، فنرى المبرد ذهب إلى أن هذا الاسم قُدّم ليسدَّ مسدَّ المحذوف(٢٢).

فكأن المبرّدَ يريد أن يُصلح العبارة، لأنَّ حروف الجزاء يليها الفعل.

أما النحّاس في إعراب القرآن فقد أراد أن يُنْهي هذه المشكلة، يقول: إنّ (أَمّا) معنـاهـا: (مهما يكن من شيء) فجُعلت مُـؤَدِّيـة عن الفعل ولا يلي فعلٌ فعـلا فوجب أن يليها الاسم(٢٣).

وقد اتجه ابنُ جني إلى أنَّ هـذه الفاء على مـذهب لفظ العـاطفة حيث قـال: هـذه الفـاءُ وإن كـانت جـوابًا ولم تكن عـاطفـة، فإنها على مـذهب العـاطفـة وبصورتها، فلـو قالوا: أمـا فزيدٌ منطلـق كما يقولون: مَهْما يَكُنْ مِنْ شيءٍ فـزيدٌ منطلق، لوقعت الفـاءُ الجارية مجرى فـاء العطفِ بعدهـا وليس قبلها اسم، إنما

قبلها في اللفظ حرف وهـو (أما) فتنكبوا ذلك لما ذكرنـا، ووسطوا الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدهـا آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالـوا: أما زيدٌ فمنطلقٌ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمرو(٢٤).

ونجد ابن الأنبـاري يقول: إنّ الأصل في الفـاء أن تقع مقدَّمـة على المبتدأ إلاّ أنها أُخِّرَتْ إلى الخبر لئلا يلي حرف الشرط فاء الجواب وجُعل المبتدأ عوضا مما يليه حـرف الشرط من الفعل(٢٥)، وهكذا قـال ابن يعيش. أمـا الرضي فـذكر أن لها معنيين: تفصيلُ مُجْملٍ أو استلزامُ شيءٍ لشيْءٍ، ومن أجل هـذا الاستلزام قيل إنَّ فيها معنى الشرط(٢٦).

وزاد على هذا الرضي فقال بأنها حرف بمعنى (إنْ) وجب حذف شرطها لكثرة الاستعمال(٢٧)، ويفسِّرها بهذه العبـارة: أمّا يكن من شيءٍ فزيـدٌ قائم، يعني إنْ يكن، أي إنْ يقع في الدنيا شيء يقع قيامُ زيدٍ(٢٨).

وقد حصل من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعـه مقصودان، تخفيف الكلام وقيام ما هو الملزوم.

وقد عللوا عـدم جزم جوابها إن كان فعـلا مضارعا، بأنه حـذف شرطها فلم تَعْمل فيه، لذلك قَبُح أنْ تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط فأوجبوا الفاء(٢٩).

وكُلُّ هذا ما هو إلا محاولات لسَدِّ الثغراتِ في هذا التركيب.

وقد أهملوا كلام بعض النحاة وكان فيه لمحـات إلى فساد هذا الرأي، فقد قال المبرّد: وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أمّـا) على حالته قبل أ ن تدخل، إلا أنّه لا بُدّ من الفاء لأنها جواب الجزاء(٣٠).

فإذا نظرنا إلى هذه العبـارة بعين التأمّل نجد أن (أمّا) من الأدوات التي تدخل على الجملة البسيطة وهذا أول فرق بينهـا وبين الأداة الشرطية، فالأداة الشرطية لا

تدخل على كلام تامّ بل تدخل على جملتين لا رابط بينهما، فتجعل منهما جملة واحدة مركّبة مترابطةً، فالتركيب في (أما زيدٌ فمنطلقٌ)، هو في الأصل: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، ولو أنّ المبرّدَ لم يَقُلْ: (إلاَّ أنَّهُ لا بُدَّ من الفاء، لأنها جوابُ الجزاء) لساعد النحاة على النظر في كلامه وبهذا يتحوّل الاتجاه الذي كان عليه النحاة بعد سيبويه.

فإذا كانت (أمّا) تدخل على جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر فإننا نجد أن (أما).. والفاء أداتان يشكّلان نمطا تركيبيا على هذا النحو [أما.... فـ].

تدخل (أما) على حد الجملة الأول (المبتدأ) وتدخل الفاء على حد الجملة الثاني (الخبر)

فإذا انطلقنا من هذا المنطلق نجد أن كل التفسيرات التي أوردها النحاة، كما سبق ذكره كانت مضطربة، لأن هذه التفسيرات اعتمدت على تركيب خارج عن التركيب النمطي الذي ذكرته ومن ثم كانت التفسيرات مضطربة وعلينا أن ننظر إلى ما نقله النحّاس عن الزجاج، يقول: (سمعتُ أبا اسحاق يسأل عن معنى (أمّا) فقال: هي للخروج من شيء إلى شيء، أي دع ما كنا فيه وخذ في شيء آخر(٣١).

وإذا أردنا أن نناقش هذا الكلام، نجد أن الدّلالة على هذا مكتسبة من التركيب كله، ولا يمكن أن يدل التركيب على التفصيل ما لم يسبق التركيب أمْرٌ مُجْمل، مثال ذلك: الناس خرجوا، أما زيد فخرج إلى السوق وأما أخوه فذهب إلى البيت.. إلى آخره.

فالتفصيل المفهوم جاء من ذكر الجمل المتعاقبة، أما كونها دالة على معنى الشرط فقد جاء من أنها لاستلزام شيء لشيء، أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل: إن فيها معنى الشرط.

وقد قال الرضي: إن هذا المعنى لازمٌ لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد منه(٣٢).

والحقيقة أن هذا الكلامَ صحيح، وهو أن ما بعد (أمّا) شيءٌ يلزمه حكمٌ من الأحكام.

ولكن الذي ننكره هو ربط هذا الاستلزام بالشرط، فليس كل شيئيْن تلازما فيهما معنى الشرط؛ إذ إنّ هذا التلازم حادث بين حدود الجملة، ولا تتحقق إلا به، فالمبتدأ والخبر متلازمان، والفعل والفاعل متلازمان وليس في ذلك معنى الشرط.

وعلى هذا نقول: إن التلازم بين الاسم الواقع بعد (أما) وبين الاسم أو الفعل الواقع بعد الفاء هو تلازم من ركني الجملة.

إلا أني لا أقول: إن العبارة: زيد قائم هي بدرجة، أما زيدٌ فقائم، بل جملة (أمّا) أقوى ولذلك نجد الزمخشري يقول: (وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: زيد قائم، فإذا قصدت توكيد ذلك فإنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيدٌ فذاهبٌ(٣٣).

فهذا الكلام صحيح إلا أن معنى التوكيد لا يَتَأَتّى في اللغة المكتوبة وإنما يتأتى في اللغة المنطوقة، إذ لا بُدَّ لكي يُفهم من التركيب التوكيد أن تنغّمَ الجملة على نحو مخصوص وهذا التنغيم المخصوص هو القرينة الوحيدة على التوكيد وعلى هذا لا يكون التركيب دالا على التوكيد في الوضع وإنما أضاف إليه التنغيم قيمة توكيدية.

والوظيفة التي يؤديها التركيب هي تحديد المحكوم عليه والحكم، والذي يأتي بعد (أما) هو مخصوص بالعناية وكأنه من الأساليب التي تُظهر لنا العناية بالمقدّم، وكأن هذا التركيب يقتضي الإشعار بها بعد (أما).

ولذلك نجد في لغتنا المعاصرة التركيب هكذا : أما بالنسبة لزيد فعالم ، أو يقال : أما فيما يتعلّق بزيد فعالم .

وبهذا نستطيع أن نقول : إن هذا التركيب تتعدد وظائفه في الكلام ، فيستخدم في سياق التفصيل أو الاستئناف ، كما فهم النحاس من الزجاج ، والتوكيد كما قال الزمخشري .

وبالإضافة إلى هذا نستطيع أن نرى في الأساليب العربية أن (أمّا) تفيد الاستثناء ، فمثلا ، لو قلنا : خرج الناس أما زيد فقاعد ، فنجد أن هذا السياق يمكن أن يفهم منه : خرج القوم إلا زيدا ، ولكن تبقى هذه الدلالات كلها دلالات سياقية تفهم من جملة السياق ، ففي المثال الذي فُهم منه الاستثناء نجد أن هذا المعنى فُهِمَ من اختلاف الأحكام المسندة ، فقد حكم على الناس بالخروج وحكم على زيد بالقعود ، والخروج والقعود متضادان ، أما إذا كان الحكمان متفقين فلا يتأتّى معنى الاستثناء .

وبقيت مسألة مهمة وهي وقوع كلمة (أما) مع أداة شرط أخرى في التركيب ، قال الرضي :

> قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط ، كقوله تعالى : ﴿فأمّا إنْ كانَ من المقرّبين فَرَوْحُ وَرَيْحَان﴾ [٨٨ ـ ٥٦/٨٩] أي أما يكن شيء فإن كان من المقربين فله روح وريحان ، تقول : فروح جواب استغني به عن جواب (إنْ)(٣٤) .

وعلى أساس ما قلناه نجد أن عبارة : فله روح وريحان ، جملة مكونة من مبتدأ وخبر والضمير في (له) عائد إلى المبتدأ ، وهو الميت في قوله : فأما إن كان الميت من المقربين فله . . .

فالآية بالنسبة لتركيب (أمّا) هكذا : فأما الميّت المقرّب فله روح وريحان ، وعلى

هـذا الجملـةُ من (لـه روح وريحان) استُغْنِيَ بها عن جـواب (إنْ)؛ لأن المعنى واحد.

وقد تكررت (أمَّـا) في القرآن الكـريم خمسا وخمسين مـرة، ورد الاسم الموصول بعـدهـا (الـذين) في تسعـة عشر موضعـا ومع (مَنْ) الموصـولـة في خمسة عشر موضعا، ومع (ما) الموصولة في موضع واحد.

وجاءت (أمّا) للتفصيل في خمسة مواضع في سـورة الضحى، في ثلاثة مواضع وفي سورة القارعة، في موضعين.

الهوامش

١ - سيويه جـ٣ ص٦٢.
٢ - سيبويه جـ٣ ص ٥٦.
٣ - معاني القرآن للفراء جـ١ ص ٨٦.
٤ - معاني القرآن للفراء جـ٢ ص ٤٠٨.
٥ - أصول النحو لابن السراج جـ٢ ص ١٦٥.
٦ - أصول النحو لابن السراج جـ٢ ص ٢٠٤.
٧ - الواضح للزبيدي ص ص ٩٤ـ٩٧.
٨ - الواضح للزبيدي ص ص ٩٤ـ٩٧.
٩ - المقتصد للجرجاني ص ص ١٠٣٦ـ١٠٦٣، ص ص ١٠٥٢ـ١٠٥٥.
١٠ - المقتضب للمبرد جـ٢ ص ٥٥.
١١ - معاني القرآن للفراء جـ٢ ص ١٠٣.
١٢ - سيبويه جـ٣ ص ٦٠.
١٣ - سيبويه جـ٣ ص٧٣.

١٤ ـ أصول النحو لابن السراج جـ ٢ ص ١٧٢ .
١٥ ـ سيبويه جـ ٣ ص ٦١ .
١٦ ـ التسهيل لابن مالك ص ٢٣٧ .
١٧ ـ سيبويه جـ ١ ص ٧٤ .
١٨ ـ سيبويه جـ ٤ ص ٢٢٤ .
١٩ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ ٣ ص ١٦٢١ .
٢٠ ـ سيبويه جـ ٤ ص ٢٣٥ .
٢١ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ١٠٨ .
٢٢ ـ المقتضب للمبرد جـ ٣ ص ٢٧ .
٢٣ ـ إعراب القرآن للنحاس ص ١٢٣٧ .
٢٤ ـ الخصائص لابن جني جـ ١ ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .
٢٥ ـ البيان لابن الأنباري جـ ١ ص ٦٦ ، جـ ٢ ص ٢٣٨
٢٦ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٥ .
٢٧ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٥ .
٢٨ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٧ .
٢٩ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٧ .
٣٠ ـ المقتضب للمبرد جـ ٣ ص ٢٧ .
٣١ ـ إعراب القرآن للنحاس ص ١٢٣٧ .
٣٢ ـ شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩٥ .
٣٣ ـ الكشاف للزمخشري جـ ١ ص ٢٦٦ .
٣٤ ـ شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .